



OHCHR REGISTRY

18 MAI 2023

Recipients : SPB

Enclosure

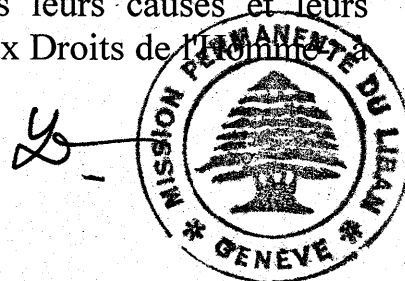
N/Réf. 15/1/7/2 - 76/2023

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments à **M. Tomoya OBOKATA**, Rapporteur spécial sur les formes contemporaines d'esclavage, y compris leurs causes et leurs conséquences - Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et en référence à sa lettre en date du 1er février 2023, a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère de l'Intérieur- Direction générale des Forces de Sécurité de l'Intérieur contenant des informations sur l'utilisation de la Technologie pour faciliter et prévenir les formes contemporaines d'esclavage.

La Mission permanente du Liban compte sur la gracieuse indulgence de l'estimable Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme vis-à-vis du dépassement involontaire des délais.

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève, saisit cette occasion pour renouveler à **M. Tomoya OBOKATA**, Rapporteur spécial sur les formes contemporaines d'esclavage, y compris leurs causes et leurs conséquences - Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme Genève, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 17 mai 2023



M. Tomoya OBOKATA

Rapporteur spécial sur les formes contemporaines d'esclavage, y compris leurs causes et leurs conséquences

Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme

Palais Wilson

52, rue des Pâquis

1201 Genève

المدير العام لقوى الامن الداخلي

المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
هيئة الأركان - شعبة الخدمة والعمليات

رقم ٢٠٢٣/٤/٣١٨

تاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٦

جانب وزارة الخارجية والمغتربين

الموضوع: طلب الاجابة على استمارة اسئلة حول استعمال التكنولوجيا
لتسهيل ومنع اشكال الرق المعاصر.

عطفاً على ايداعكم رقم ٨/٢٦٩ تاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٢٣
بعد الإطلاع،

ان اشكال الرق المعاصرة لا تقتصر على قضايا مثل: استعباد المدنين، العمل القسري، استرقاق الاطفال، الاسترقاق الجنسي، الزواج القسري
او المبكر وبيع الزوجات.

وغالباً ما تكون الممارسات الشبيهة بالرق سرية وهذا يجعل من الصعب التوصل الى صورة واضحة عن حجم الرق المعاصر، ناهيك عن
الكشف عنه او المعاقبة عليه او التخلص منه. وغالبية الاشخاص الذين يعانون هم اشد الفئات الاجتماعية فقراً واستضعافاً وتهميشاً في
المجتمع، مثل الخوف، جهل الاشخاص بحقوقهم والرغبة في البقاء على قيد الحياة عوامل لا تشجعهم على الاعلان عن حالتهم.
علماً ان التوعية والوقاية من اهم العناصر في مكافحة الرق المعاصر.

ان لبنان التزم بالاتفاقيات الدولية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نص في المادة ٤ منه على انه " لا يجوز استرقاق احد او
استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما." والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع اشكال
التمييز ضد المرأة.

علماً ان مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية التابع للمديرية العامة لقوى الامن الداخلي يقوم بمكافحة جرائم الابتزاز
على كافة انواعه لا سيما التي يتم ارتكابها عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث ترد الشكاوى الى المكتب المذكور مباشرة او عبر خدمة بلغ
في شعبة العلاقات العامة والتي يتم معالجتها بصورة فورية من اجل حماية الضحايا وتوقيف المرتكبين.

للتفضل بالاطلاع

المدير العام لقوى الامن الداخلي

اللواء عماد عثمان

DA

